

المالية تطالب بالتحقيق بشأن مخالفات صرف إعانات نقدية

تلك الأموال، وطلبت المؤسسة من البنوك المعنية بالدخول إلى حسابات العملاء المخالفين دون علمهم وسحب الأموال لصالح المؤسسة. وأضاف أن هذا الإجراء ينطوي على شبهة مخالفة لمبادئ العمل المصرفي، مطالبا البنك المركزي ببيان رأيه في مدى سلامة ما قامت به التأمينات والبنوك في هذا الخصوص.

بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل ومدير عام مؤسسة التأمينات مشعل العثمان، إن المسألة تتلخص في أن هيئة الإعاقة اكتشفت حالات صرف إعانة دون وجه حق من قبل بعض المستفيدين من إعانات الإعاقة بالمخالفة لضوابط الصرف، مشيراً إلى أنه تم الإيعاز إلى هيئة التأمينات باعتبارها جهة الصرف بموجب النظام المتبع باسترداد

أصدر وزير المالية براك الشيطان إلى محافظ بنك الكويت المركزي والمدير العام للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. وحسب بيان للوزارة، فإن الكتابين يتعلقان بشأن التحقق من مدى سلامة الإجراءات التي تم اتخاذها بشأن سحب مبالغ كبار السن من حساباتهم الشخصية دون إخطارهم. وقال الشيطان، في الكتابين الموجهين إلى محافظ



«البتترول الوطنية» تعيد النظر في مشروع إنشاء مستودع للمنتجات البترولية في منطقة الطارح

سعر برميل النفط الكويتي يرتفع إلى 42.39 دولار

وقد تم تشكيل فريق من المعنيين في الشركة، بمشاركة مؤسسة البترول الكويتية والشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كبيك) لمتابعة هذه الدراسة، بعد أن تم تحديد واعتماد نطاق عملها. وذكرت أنه بعد مرور نحو 4 سنوات على زيادة أسعار البنزين، التي تمت تحديدا في سبتمبر 2016 ضمن إصلاحات اتخذتها البلاد لمواجهة تراجع أسعار النفط عالمياً، فإن فلسفة الاستهلاك تحولت إلى أنواع البنزين الأرخص وهو البنزين الممتاز، وهو الأمر الذي دفع شركة البترول الوطنية إلى التوسع في تخزين المنتج لتزويد السوق المحلي.

وعلى استهلاك وقود المركبات وسد احتياجات السوق المحلي من جميع المنتجات، ووفقاً لأخر إحصائيات من شركة البترول الوطنية فإن استهلاك السوق المحلي من البنزين فانه بلغ 4.48 مليار لتر بنهاية السنة المالية 2019/2020، ويستحوذ البنزين الممتاز على حصة الاسد بواقع 2.8

ارفع سعر برميل النفط الكويتي 50 سنتا ليبلغ 42.39 دولار، وفقاً لمقابل 41.89 دولار في تداولات الخميس، وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية تراجعت عقود خام برنت تسليم نوفمبر / تشرين الثاني 38 سنتا لتبلغ 41.80 دولار للبرميل. وتراجعت عقود خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي تسليم أكتوبر بمقدار 39 سنتا لتبلغ 39.78 دولار للبرميل. على الجانب الآخر، قالت مصادر نفطية مسؤولة أن مؤسسة البترول الوطنية أعادت النظر في نطاق عمل مشروع إنشاء مستودع للمنتجات البترولية في منطقة الطارح، وكلفت شركة البترول الوطنية الكويتية بتحديث الدراسات الفنية المتعلقة بالمشروع وتقوم الشركة عن طريق مستشار

500.400 مليون دينار ويعتبر من أضخم المشاريع التي سيتم تنفيذها خلال السنوات المقبلة، مشيرة إلى أن فترة إنجاز المشروع تبلغ نحو أربع سنوات بين الطرح والتقييم والموافقات والإنشاءات، إلا أن مؤسسة البترول الكويتية طلبت إعادة النظر في المشروع من حيث التكلفة والبناء.

مليار لتر بار تقاع سنوي بلغ 1.7 بالمئة، يليه البنزين الخاص بواقع استهلاك سنوي يبلغ 1.5 مليار لتر وأخيراً البنزين الترا بواقع 48.7 مليون لتر بانخفاض 0.3 بالمئة. تجدر الإشارة إلى أن الميزانية التقديرية لمشروع مستودع المطاع كانت تقدر بحوالي

كان مجلس الإدارة اجتمع في الشهر الماضي، وقرر التوسيع للعمومية بانسحاب الشركة اختيارياً من بورصة الكويت، حيث أرجع تلك التوصية لـ 6 أسباب. ويتمثل السبب الأول في انسحاب الشركة ضعف التداول على أسهمها، فقد بلغ الانخفاض المستمر في معدل التداول اليومي بين 25 إلى 30 صفقة خلال 3562 يوم تداول سابق حتى الأوس.

على الصعيد السنوي، تراجعت القيمة السوقية للبورصة 11.27 بالمئة، بخسارة تُقدر بحوالي 4.016 مليار دينار (13.16 مليار دولار)، حيث بلغت تلك القيمة بنهاية العام الماضي 35.637 مليار دينار (116.82 مليار دولار). على الجانب الآخر، أقرت الجمعية العامة العادية لشركة مدينة الأعمال

وفق الخطة الإستراتيجية

«الموانئ الكويتية» تعزم بناء وتطوير عدة مدن تخزينية ولوجستية



بعد إتمام الدراسات الاستشارية، وتمتلك المؤسسة عدد مواقع تخزين تقع خارج ميناءي الشويخ والذوحة وميناء عبدالله، علماً بأن المساحات الإجمالية لمواقع التخزين تبلغ 1.877 مليون متر مربع موزعة على عدة مناطق. وتعتبر المناطق التخزينية مهمة في تطوير الأنشطة التجارية وتعظيم الإيرادات من خلال استغلال هذه المواقع وخلق بيئة مناسبة لخدمات التخزين لتوفير فرص استثمارية وتجارية تساعد على تنشيط الحركة الاقتصادية في الكويت. وتُعد مرتبة الكويت منخفضة وفقاً لمؤشرات الخدمات اللوجستية مقارنة بدول مجلس التعاون، وتحسين هذه المؤشرات سيساهم في دعم خطة التنمية من خلال تشجيع شركات الشحن والنقل على استخدام هذه المواقع.

وافقت لجنة المناقصات المركزية على طرح مناقصة جديدة لمؤسسة الموانئ الكويتية بشأن تقديم الخدمات الاستشارية الخاصة بدراسة تصميم المناطق التخزينية وإنشاء المدن اللوجستية. تسعى «الموانئ الكويتية» لبناء وتطوير الموانئ وفق الخطة الاستراتيجية للاستفادة من مناطق عدة في الذوحة والشويخ وميناء عبدالله، حيث تشمل عملية التطوير بناء مناطق تخزينية ومدن لوجستية ذكية متعددة الاستخدامات. وستطلب «الموانئ» من المكتب الاستشاري إجراء الدراسات اللازمة من الجوانب الهندسية والقانونية والمالية والإدارية، إذ إن مشروع إنشاء المناطق التخزينية والمدن اللوجستية يعد من المشاريع التنموية التي تسعى المؤسسة لتنفيذها.

عمومية «مدينة الأعمال» ترفض توصية الانسحاب من البورصة

محصلة إيجابية للمؤشرات خلال أسبوع.. والقيمة السوقية ترتفع 2.8 بالمئة

الكويتية العقارية في اجتماعها أخيراً، إلغاء توصية مجلس الإدارة بالانسحاب الاختياري من بورصة الكويت للأوراق المالية، مقررته استمرار الإدراج، وفق بيان للبورصة. كان مجلس الإدارة اجتمع في الشهر الماضي، وقرر التوسيع للعمومية بانسحاب الشركة اختيارياً من بورصة الكويت، حيث أرجع تلك التوصية لـ 6 أسباب. ويتمثل السبب الأول في انسحاب الشركة ضعف التداول على أسهمها، فقد بلغ الانخفاض المستمر في معدل التداول اليومي بين 25 إلى 30 صفقة خلال 3562 يوم تداول سابق حتى الأوس.



ارتفعت المؤشرات الكويتية بشكل جماعي خلال الأسبوع المنتهي في 17 سبتمبر الجاري، وسط تسارع ملحوظ في وتيرة التداولات وخاصة على الأسهم الكويتية للسوق الأول. وارتفع مؤشر السوق الأول خلال الأسبوع بقرابة 3 بالمئة عند مستوى 6009.9 نقطة بمكاسب بلغت 174.18 نقطة، مقارنة بإقبال الأسبوع الماضي عند 5835.72 نقطة.

مقارنة مع 30.766 مليار دينار (100.85 مليار دولار) في الأسبوع الماضي. وبلغت المكاسب السوقية للبورصة الكويتية خلال الأسبوع 855 مليون دينار (2.8 مليار دولار)، شكلت نمواً أسبوعياً بنسبة 2.78 بالمئة. على الصعيد السنوي، تراجعت القيمة السوقية للبورصة 11.27 بالمئة، بخسارة تُقدر بحوالي 4.016 مليار دينار (13.16 مليار دولار)، حيث بلغت تلك القيمة بنهاية العام الماضي 35.637 مليار دينار (116.82 مليار دولار). على الجانب الآخر، أقرت الجمعية العامة العادية لشركة مدينة الأعمال

64.7 بالمئة إلى 285.29 مليون دينار مقارنة مع 173.25 مليون دينار في الأسبوع السابق، وصعدت أحجام التداول الأسبوعية بنحو 43.8 بالمئة لتصل إلى 2.27 مليار سهم، مقابل 1.58 مليار سهم سهم في الأسبوع السابق. وبلغ عدد الصفقات الإجمالية خلال الأسبوع 70.66 ألف صفقة مقارنة مع 51.22 ألف صفقة في الأسبوع السابق، بارتفاع نسبته 38 بالمئة. القيمة السوقية ترفع بنهاية الأسبوع، بلغت القيمة السوقية للبورصة الكويتية 31.621 مليار دينار (103.65 مليار دولار)،

كما ارتفع «رئيسي 50» بنسبة 0.41 بالمئة عند مستوى 4372.51 نقطة رابحاً 17.79 نقطة مقارنة بإقبال الأسبوع السابق عند مستوى 4354.72 نقطة. وصعد مؤشر السوق الرئيسي خلال الأسبوع 0.39 بالمئة عند مستوى 4332.43 نقطة مقابل 4315.78 نقطة إقبال الأسبوع الماضي، لتبلغ مكاسبه 16.65 نقطة. وجاءت المحصلة الإجمالية الإيجابية للمؤشر العام مرتفعة 2.31 بالمئة عند مستوى 5447.16 نقطة رابحاً 122.74 نقطة مقارنة بإقبال الأسبوع السابق عند 5324.42 نقطة. وتجاوزت 285 مليون دينار وعلى مستوى الأسبوع بالكامل، ارتفعت سيولة بورصة الكويت بنسبة

«أسواق المال» تصدر قرارات تأديبية ضد إدارة «آبار» و«البيت»

أيام عمل على الأقل من اجتماعات المجلس. أما الرئيس التنفيذي لـ «البيت»، فهد بودي، فقالت الهيئة في البيان أن قرار مجلس التأديب ضده جاء بسبب عدم قيامه بصفته بالالتزام بالسياسات واللوائح الداخلية للشركة، وذلك عن طريق قيام مسؤول إدارة المخاطر لدى الشركة بالأعمال الخاصة بمسؤول المطابقة والالتزام، وفقاً لسياسات وإجراءات الداخلية للشركة.



أعلنت هيئة أسواق المال الكويتية عن صدور قرار مجلس التأديب في جلسته المنعقدة يوم الخميس، ضد إدارة كل من شركتي برقان لحفر الآبار وبيت الأوراق المالية. وقالت الهيئة في بيان صحفي إن قرار مجلس التأديب أصدر قراراً ضد محمد عبد الرحمن المشعل، رئيس مجلس إدارة «آبار»، وذلك لمخالفة خاصة بعدم قيامه بعدد العمومية السنوية خلال شهرين من تاريخ قيام الشركة بالإفصاح عن بياناتها المالية السنوية للهيئة، حيث أفضحت بتاريخ 30 يونيو 2019، إلا أنه لم تعقد العمومية السنوية إلا بتاريخ 31 أكتوبر 2019.

كذلك قيدت الهيئة المخالفة ضد بودي بسبب عدم قيامه بالتعهد لمجلس إدارة الشركة كتابياً بأن التقارير المالية للشركة يتم عرضها بصورة سليمة وعادلة، واكتفت الشركة بتقديم تعهدات كتابية من قبل المراقب المالي والرئيس التنفيذي للعمليات في الشركة، وذلك خلال السنوات المالية 2017 و2018 و2019. وجاء قرار مجلس التأديب التابع للهيئة في القرارات السابقة ضد «البيت» ورئيس مجلس إدارة الشركة والرئيس التنفيذي على النحو التالي: «تغريم الشركة المخالفة الأولى ألف دينار عن كل مخالفة من المخالفات الخمس المسندة إليها على النحو المبين بالأسباب، وإنذار المشكو في حقها الثاني والثالث (الغانم) و(بودي) من مغية مخالفة القانون مستقبلاً».

بقيمة المكافآت التي تحصل عليها كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة وكل عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة. وبالنسبة لرئيس مجلس إدارة «البيت»، إبراهيم الغانم، أوضح الهيئة أن قرار مجلس التأديب الذي تم قيده بالمخالفة ضده جاء بسبب عدم قيامه بتوجيه دعوات لانعقاد اجتماعات المجلس العادية خلال سنة 2019 حتى تاريخ انتهاء التفتيش، وكذلك عدم بتزويد أعضاء مجلس الإدارة بجدول أعمال المجلس معزراً بالوثائق والمعلومات اللازمة قبل ثلاثة

وأصدر القرار ضد المشعل بـ «إنذار المشكو في حقه من مغية مخالفة القانون مستقبلاً لعدم دعوته الجمعية العامة للانعقاد خلال شهرين من الإفصاح عن البيانات المالية». كما أصدر مجلس التأديب التابع للهيئة قراراً ضد كل من: شركة بيت الأوراق المالية كيان قائم، وإبراهيم يوسف فهد الغانم بصفته رئيس مجلس إدارة الشركة، وفهد فيصل بودي بصفته الرئيس التنفيذي. وأوضح الهيئة أن القرار جاء بسبب عدم قيام «البيت» بتزويد الهيئة بسياسات

اقترح تقديم قرض حسن لكل مواطن بقيمة 35 ألف دينار حسين دشتي؛ يتعين تخفيض قسط «الأثمنان» الشهري إلى 5 في المئة



دعا الناشط حسين اسماعيل دشتي، إلى تخفيض قسط القرض الذي يحصل عليه المواطن من بنك الأثمنان الكويتي إلى 5 في المئة شهرياً، وسط الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الجميع خلال الفترة الحالية، والتي زادت حدتها بسبب استمرار أزمة فيروس كورونا المستجد في البلاد. وعزا دشتي اقتراحه، إلى كون الكويت، كانت ومازالت بلد الرخاء والخير، وأنه يجب على الحكومة النظر بشكل واضح والإمعان في هذا الأمر، في ظل الأعباء العالية المترتبة شهرياً على رب الأسرة، من خصم بدل الإيجار بقيمة 150 ديناراً، وقسط «الأثمنان» بنسبة 10 في المئة، وأقساط قروض البنوك، خصوصاً وأنه لا يوجد أي مسكن بقيمة 70 ألف دينار فقط.

مساهمو «شمال الزور» يقرون توزيع 25 فلساً للسهم عن عام 2019

الشركة لمدة ثلاث سنوات. يذكر أنه في أغسطس 2020، تم إدراج الشركة في بورصة الكويت ضمن مكونات السوق الأول، لتكون أول شركة لتوليد الطاقة وتحلية المياه وأول مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص يتم إدراجها في بورصة الكويت. وقد جاء ذلك بعد نجاح عملية توزيع الأسهم على المواطنين الكويتيين بنسبة 50 بالمئة من أسهم رأسمال الشركة في نوفمبر 2019، أما نسبة الـ 50 بالمئة المتبقية من أسهم الشركة فهي مملوكة من قبل القطاع العام والخاص.

أول عملية توزيع أرباح تقوم بها الشركة. وقالت الشركة في البيان إن المساهمين وافقوا كذلك على استقطاع 10 بالمئة للاحتياطي القانوني بمبلغ 1.31 مليون دينار (يمثل مبلغ 1.23 مليون دينار واردة بالبيانات المالية وتعديل إضافي بمبلغ 81.73 ألف دينار عن السنوات السابقة). وتم مناقشة تقرير المزايا والمبالغ التي حصل عليها مجلس الإدارة، واعتماد الموافقة على عدم صرف أي مكافآت إلى أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية الماضية (2019)، فضلاً عن انتخاب مجلس إدارة

أقرت عمومية شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه، المدرجة حديثاً ببورصة الكويت، توصية مجلس الإدارة بخصوص توزيعات الأرباح عن العام المالي الماضي (2019)، وقالت الشركة في بيان إن العمومية وافقت على التوصية بتوزيع أرباح نقدية بواقع 25 فلساً للسهم، بقيمة إجمالية تُقدر بنحو 27.5 مليون دينار. وأوضح أن هذه التوزيعات ستتم من الأرباح المرحلة منذ عام 2017 حتى 2019 وأرباح السنة المالية الماضية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، مبيّنة أن هذه

على صاحب القرار اتخاذ هذا القرار في ظل الأعباء المالية العالية على رب الأسرة يجب توفير مساكن كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة والأسرة الممتدة على رأسها، بما يضمن حياة كريمة لهم.